بحوث ودراسات

الليبرالية:
نظرة في منطلقاتها الفكرية وآفاقها المستقبلية

الدكتور
حسام باقر الغرباوي(*)

الفصل الأول
الفكر السياسي الليبرالي / الإطار العام
المبحث الأول
نظرة عامة عن نشأة الفكر الليبرالي وتطوره

في خضم تناقضات الأفكار وخصبها التي اتسم بها القرن السادس عشر في أوروبا عصر الانبعاث والاستنارة والإصلاح الديني، أخذت تظهر ملامح وأصول نشأة الفكر السياسي الليبرالي غير ان جذور الليبرالية تمتد إلى القرن الثالث عشر حيث احتضنتها وثيقة (الماكناكارتا)(*)، وكذلك نجدها في احتجاجات مجلس العموم البريطاني ضد احتكارات الدولة في عهد الملكة اليزابيث لكنها لم تؤشر صعود وتقدم الليبرالية ومع ذلك فأن الروح التدخلية للدولة قد خدمت الحرية عندما أدركت انها عائق أمام النشاط الفردي وبالتالي لا تخدم الحرية والمنافسة(١).

اننا نجد للحرية جذوراً في فكر الإيطالي (ميكافيلي) صاحب كتاب (الأمير) عام ١٥١٣، فمع انه معاد للحرية في انحيازه السياسي إلا انه قدم خدمة لا يستهان بها للحرية بانعتاقه من التعصب الفكري ومن كل النظريات والأحكام الاخلاقية واللاهوتية الجاهزة بل انه استقرأ ولاحظ الوقائع(٢). أما الانكليزي (توماس مور) في كتابه يوتوبيا عام ١٥١٨ فانه عندما أدخل روح العدالة والإحسان في السياسة لم تكن الحرية غائبة عن فكره رغم صرامته لانه وضع الإنسان (كقيمة) جديرة بالاحترام.

وفي الحقيقة ان نبتة (الحرية) لم تكن لتجد لها أرضاً أكثر خصوبة من الأرضية الفكرية والمادية التي قدمها القرن السادس عشر الأوربي فهو عصر الانحلال المادي والفوران الفكري نتيجة تفتت البناء الفكري للمجتمع الاقطاعي والكنيسة المسيحية وهو عصر الانعتاق المادي والروحي والحرية، حيث شهد تحرر روحي بفضل الإصلاح الديني ثم تحرر مادي تمثل بروح المغامرة والاستكشاف والاندفاع نحو إقامة المشاريع والبحث عن المنافع مما ساهم إلى حد كبير في تنظيم علاقات اقتصادية واجتماعية

(*) كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

جديدة عرفت فيما بعد بـ(الرأسمالية)[٣].

ويمكن القول ان تصاعد وتنامي (الطبقة المتوسطة) التي عرفت بـ (البرجوازية) أدى إلى تحول الحرية الروحية إلى حرية عملية تجسدت في الهيمنة على العالم المادي وإخضاعه لحكم (المال) بفضل (المبادرة الفردية) ويتضح تأثير الإصلاح الديني والبروتستانتية في نشأة الرأسمالية في كتابات عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر[٤].

وتبرز الفلسفة الليبرالية بشكل واضح في الفلسفة المادية للمفكر الانكليزي (جون لوك) في كتابه (مقالتان في الحكومة المدنية) ١٦٩٠ حيث ينطلق من حالة الطبيعة باعتبارها حالة استقلال وحرية الفرد ويوضع لهذه الحالة حل بـ (العقد) الذي يبرم بين الأفراد لإقامة (المجتمع المدني) و (السلطة) دون تنازل الأفراد عن حريتهم الأولى المطلقة إلا بالقدر الذي يتلائم مع إقامة النظام الاجتماعي[٥].

وفي انكلترا تحقق لأول مرة خضوع السلطة إلى الحرية بـ (لائحة الحقوق) عام ١٦٨٩ ثم (بقانون التسوية) عام ١٧٠١ الذي اعتبر تكريساً للحريات. وبذلك تكون الليبرالية الانكليزية قد سبقت الديمقراطية بوقت طويل "وعندما طبقت الديمقراطية في انكلترا كان عليها أن تحسب لـ (حرية) كانت تسبقها في الممارسة اليومية وتقيم حدوداً للسلطة لا يمكن تجاوزها حتى ولو كانت هذه السلطة التعبير عن الإرادة الشعبية"[٦].

وعند قيام الثورة الفرنسية التي تميزت بعطائها الفكري البرجوازي تمخض عنها (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) في ١٧٨٩/٨/٢٦ الذي تصدر دستور عام ١٧٩١ الفرنسي[٧]. فبعد أن نمت الطبقة البرجوازية في القرنين السابع عشر والثامن عشر أصبحت تسيطر على الحياة ووسائل الإنتاج، ولأن وضعها الاقتصادي لم يعد يتناسب في ظل الحكم الملكي المستبد مع وضعها الاجتماعي وجدت ان الحفاظ على سلامة أفرادها وممتلكاتهم تدعو للقيام بالثورة فكانت الثورة الفرنسية ثورة البرجوازية في جانب منها، وهي أيضاً وليدة ظروف ومصالح طبقية استخدم العقل لتبريرها وتأكيدها. وقد أكد إعلان ١٧٨٩ على الحرية في مادته الأولى باعتبارها أساساً لكل الحقوق التي نصت عليها المواد الأخرى "يولد الأفراد ويبقون أحراراً ومتساوين في الحقوق" كما اعتبر الإعلان الحرية أساسا لكل تنظيم سياسي "ان هدف كل مجتمع سياسي هو الحفاظ على الحقوق الطبيعية للإنسان والتي لا تتقادم"، أي لا يمكن أن تسقط بمضي الزمن وكان من أبرز مناصري هذه الأفكار (روسو) و (مونتسكيو)[٨].

أما في الولايات المتحدة الامريكية فكان هناك مظهر أخر لحقوق الإنسان والحرية من خلال وثيقة (إعلان الحقوق) عام ١٧٧٦

فالفردية الأمريكية قامت على فكرة الإيمان بالإنسان فضلاً عن تأثير ما يعرف (المسيحية البروتستانتية) التي تشيد بالمجهود الفردي وأساس ذلك ان ما يهم الأمريكي بصفته مواطناً ليست مساهمته في الحكم بل اطمئنانه بأن أي أمر لا يمكن أن يمس حرياته[9].

ثم جاء المفكران الانكليزيان (جون ستيورات ميل) و (جيرمي بنثام) اللذان ارتبطت بهما فلسفة أو مذهب (المنفعة) وبهذا المذهب الاقتصادي تجسدت الدعوة لحكومة ليبرالية وتجمع ليبرالي يحترم الشخصية الفردية (اجتماعياً وأخلاقياً) وأن تكون الحرية أمام الجميع لتحقيق العدالة. ومع ان (بنثام) يؤكد بأن "مصالح الفرد هي المصالح الحقيقية الوحيدة" نجد (ميل) ومع إيمانه بالحرية الفردية فان دعوته أقرب إلى الإصلاح الاجتماعي ومحاولة للتوفيق بين النزعة الفردية والنزعة الاجتماعية[10].

وإجمالاً فأن الفكر السياسي الليبرالي الذي ارتبط بالقرن السادس عشر الأوربي قد نما وتطور مع تطور الحياة الأوربية ثم شاع في أوربا خلال القرن التاسع عشر الذي اعتبر (عصر الليبرالية) بعد أن ظهر (مصطلح الليبرالية) حقيقة في بداية القرن المذكور ويتضح ذلك من خلال التطورات والتغيرات التي عرفتها معالم الحياة الأوربية في المجالات المختلفة[11].

إذ على المستوى الاقتصادي أصبحت المبادرة الفردية التي تحركها المصلحة الخاصة كأساس في النشاط الاقتصادي ولأنها تؤدي إلى إشباع المصلحة الخاصة فلابد من الحرية الفردية.

أما على المستوى الاجتماعي فقد ظهرت قوى جديدة في التدرج الاجتماعي وتراجعت قوى اجتماعية قديمة (كالنبلاء والاقطاع ورجال الدين) التي وقفت أمام امتيازات ومصالح الطبقة البرجوازية التي استطاعت في ظل الاقتصاد الليبرالي ان تعزز مراكزها ونفوذها على المستويين الاجتماعي والسياسي بعد أن عززت وجودها على المستوى الاقتصادي.

أما على المستوى السياسي فقد تميز العصر بضعف تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مقابل تنامي طموحات الطبقة البرجوازية من كونها اقتصادية إلى سياسية أيضاً لتصبح في البداية قوة سياسية معارضة ومن ثم قائدة.

أما على المستوى الثقافي فنجده عصر التيارات الفكرية المتنوعة مع تنوع القوى الاجتماعية. فبعد ان استمر ضعف الهيمنة الثقافية للكنيسة مع اتساع التعليم وزيادة المتعلمين وفي ظل ثقافة الكنيسة ذاتها، ظهرت ثقافة جديدة تتميز بطابعها العقلاني المتنور من قبل طبقات أخرى على رأسها (البرجوازية) وقد انتعشت هذه الثقافة في البلدان البروتستانتية وفي ظل النزعات الصوفية والدينية وأدت إلى تطور العلوم الطبيعية والإنسانية في كل المجالات.

المبحث الثاني

مصادر الفكر السياسي الليبرالي

من المعروف ان جميع الأفكار والمذاهب والنظريات والايديولوجيات والفلسفات التي ارتبطت بظهور الإنسان وحتى يومنا هذا تستند بشكل أو بآخر إلى كل ما ظهر من أفكار سواء كانت قريبة منها أو بعيدة عنها لأن الفكر ليس له حدود فيمكن أن يأخذ ما يراه إيجابي ويرفض ما هو سلبي ويمكن أن يشتق منه فكراً مغايراً مثل ما حصل للفكر الماركسي الذي كان مصدره الفكر الهيجلي، ولذلك يمكن أن نقول أن الفكر الليبرالي اعتمد على العديد من المصادر الفكرية سواء كانت قديمة مثل الفكر الاغريقي وكذلك الفكر المسيحي أو المعاصر له مثل الفكر الاشتراكي وبشكل خاص الفكر الماركسي وهذه مسألة طبيعية حيث تتفاعل الأفكار فيما بينها من أجل تطورها ومن ثم ديمومتها ومعاصرتها للواقع لكي تستطيع أن تحقق أهدافها. إلا ان هذا التفاعل مع تعدد العوامل الداخلية والخارجية لا يمنع من انها تعتمد على مصدر أكثر من غيره وحسب ما ينسجم مع تطلعاتها. ولذلك عندما نتمعن في الفكر السياسي الليبرالي نلاحظ انه في مراحله الأولى وبالتحديد منذ القرن السادس عشر (عصر النهضة الأوربية) استند على فلسفة، تتناسب مع عقلية الإنسان وبيئته الاجتماعية، تنطلق من الإيمان بالله الذي وضع نظام أراد به تحقيق سعادة البشر فذهب أصحاب هذا الفكر إلى الاعتقاد بأن الله يعبر عن إرادته عن طريق الطبيعة وقوانينها وهذا يعني انه نظام خلقه الله ولم يخلقه البشر وان معرفة هذه القوانين أو هذا النظام يتم من خلال البداهة التي يتمتع بها الإنسان(١٢).

ولاشك ان هذه القوانين المتأتية عن النظام الطبيعي تتضمن مصالح البشر ولا يمكن أن تكون سلبية أي مضرة لأنها صادرة من الخالق وما على الأفراد وكل أشكال السلطات إلا الامتثال لها وعدم مخالفتها وذلك لأن الاعتقاد السائد في هذه المرحلة بأن الإنسان لا يمكن أن يأتي بأفضل منها بمعنى أن القوانين الوضعية هي أدنى منها لأنها ليست صادرة عن إرادة الله(١٣).

ان هذه القوانين الطبيعية لها صفة أساسية من انها تحمل كل أوجه الخير والسعادة للبشر لأنها صادرة من الله ولا يمكن أن تكون قوانين تلحق الضرر بالإنسان ومن هذا المنطلق فان هذه القوانين تتميز في كونها قوانين عالمية لا ترتبط بفرد أو مجتمع معين ولهذا فهي خالدة ومطلقة تصلح لكل زمان ومكان وعدم العمل بموجبها سيؤدي بالضرورة إلى العقاب من قبل الله(١٤).

ان النظام الطبيعي الذي ينبثق عنه العديد من القوانين الطبيعية لابد أن يكون له أهداف أساسية أو رئيسية تقوم على المصلحة الشخصية والمنافسة، فالمصلحة الشخصية تعتبر الدافع الرئيسي للأفراد في البحث عن مختلف

الوسائل لتحقيق غاياتهم الشخصية وهذا يدفعهم إلى المزيد من الجهد والعمل والنشاط لتحقيق تلك الغايات الفردية وبالتالي يجعل الأفراد يتنافسون فيما بينهم دون أن يكون هناك عائق يحد من هذه المنافسة ويتحقق ذلك عندما يكون الأفراد أحرار في عملية الاختيار والتصرف والانتقال دون أن توضع عليهم موانع فيما يتمتعون به من حقوق. ومن هذا المنطلق فان هذا المفهوم لا يتعارض مع الصالح العام في تحقيق الأبعاد الاخلاقية باعتباره قانون طبيعي وهذا ما يجسد الشعار الذي رفعه الليبراليون "دعه يعمل دعه يمر"(١٥).

ان التأكيد على الفرد وحريته في الاختيار والتنافس من أجل تحقيق أهدافه يعطي قدسية وتقدير لهذا الفرد ولإرادته دون أن يكون هناك تعارض ما بين غايات الجماعة والفرد ويمكن تفسير ذلك بأن القوانين الطبيعية وهي قوانين الهية لا تحمل في طياتها الحقد والأنانية أو الشر على العكس من ذلك فهي تدعو إلى الخير والفضيلة والتسامح والمشاركة مع الآخرين.

ان هذا التوافق ما بين رغبة ومصلحة الفرد وما بين الأفراد يقوم على اعتبار معنوي يمثل إرادة الفرد والأفراد معاً بمعنى لا يمثل أي أساس موضوعي إلا عندما يتدخل الواقع المادي (الاقتصاد).

ان القوانين الالهية دفعت الإنسان إلى ان يعمل لتحقيق مصالحه الخاصة ولكن هذه لا تتحقق إلا من خلال الآخرين فهو يحقق مصلحة المجتمع من خلال تحقيق مصالحه الخاصة أي يحقق هذه الغاية دون أن يكون قاصداً لذلك(١٦).

ان الإيمان بالنظام الطبيعي وقوانينه يترتب عليه حصول التوافق التلقائي بين الفرد والمجتمع وهذا الأمر يتطلب من المؤسسة السياسية (الدولة) الامتناع من التدخل في هذه النشاطات وإلا اعتبرت مقيدة للفرد وحريته، لذلك نجد ان الفكر الليبرالي في مراحل تكوينه الأولى أكد على ان الدولة هي مؤسسة هامشية في المجتمع تقتصر مهامها على تحقيق الأمن والسلام وليس لها حق في التدخل في شؤون الأفراد لأن هذا يتعارض مع مبدأ الحرية الذي تقدسه الليبرالية وتعمل على تحقيقه(١٧).

انطلاقاً من النظام الطبيعي والقوانين التي انبثقت عنه والذي استند عليه الفكر الليبرالي في إغناء طروحاته يمكن أن ندرك المقومات التي استخلصها من هذا النظام والتي مثلت بالدرجة الأساسية الحرية وقدسية الفرد وإرادته وتقديس الملكية الفردية وجعل الدولة بناء سياسي محايد وحافز الربح إلى غير ذلك من المقومات، يمكن ان نقول أن الفلسفة الليبرالية أكدت على مبدأ أساسي هو أن الفرد يمثل محور الوجود الاجتماعي وان الدولة بمختلف مؤسساتها تعمل على تحقيق رغبات الأفراد فيما يتطلعون إليه دون أن تكون عائقاً أمام تحقيق الحرية بمختلف أشكالها(١٨).

لقد ظل النظام الطبيعي والقوانين المنبثقة منه كمصدر أساسي لكل المنطلقات الفكرية التي تبنتها الليبرالية حتى القرن التاسع عشر حيث أدت التطورات الحاصلة في المجتمعات الغربية في مجال السياسة والاقتصاد بشكل خاص إلى تعرض النظام الطبيعي وما نتج عنه إلى تحديات عديدة من قبل مجموعة من المفكرين وذلك بعد ظهور مبدأ جديد هو المساواة بالإضافة إلى مبدأ الحرية حين تبين عدم إمكانية التوافق بين حقين في ظل القانون الطبيعي وقد حصل هذا أيضاً بسبب التطور في العلوم الصرفة وكذلك الاجتماعية، حيث لم يعد العقل المجرد معياراً يحتكم إليه في هذه المرحلة وذلك لظهور عدة مناهج حديثة مثل المنهج التجريبي وكذلك المنهج المادي وهذه المفاهيم ترفض وبشكل قطعي القانون الطبيعي كقانون يصلح لكل زمان ومكان. ومن أبرز المفكرين بهذا الاتجاه الرافض هو المفكر البريطاني دافيد هيوم، حيث أكد انه لا يمكن معرفة الصح أو الخطأ من خلال الاعتماد على العقل الإنساني وهذا يعني عدم اعتباره مصدراً يحتكم به، ولذلك رفض كل المفاهيم التي تنطلق من القانون الطبيعي، وقدم هيوم بديل عن هذا القانون الطبيعي الا وهو مذهب المنفعة الذي كان من أبرز مفكريه البريطانيان جيرمي بنثام وجون ستيورات ميل[١٩].

دفعت هذه المستجدات المفكرين في أوربا إلى تجاوز ما ساد في المرحلة السابقة (القانون الطبيعي) حيث تم تبني مفهوم جديد الا وهو مبدأ المنفعة والذي يعني ان تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر قدر من الناس يتم من خلال الاعتماد على معيار الخطأ والصواب وذلك انطلاقاً من ان العقل الإنساني يرتبط وبشكل مباشر بالمحيط والبيئة التي يتواجد فيها وهذه البيئة تنعكس على العقل الإنساني فتجعله يشعر بحالة الألم وبنفس الوقت تجعله يشعر بحالة اللذة، ولاشك ان الإنسان سوف يستجيب إلى اللذة ويرفض حالة الألم وهذا يعني ان يكون هناك قانوناً موضوعياً وليس معنوياً فاصبح مبدأ تدخل الدولة في شؤون الأفراد على عكس ما كان عليه يؤدي إلى تحقيق السعادة لأكبر عدد من الناس ولهذا اعتمدت الليبرالية على سن القوانين وتنظيم الإدارة بصورة أكثر ديمقراطية[٢٠].

وإجمالا يمكن أن نقول ان الفكر الليبرالي اعتمد على العديد من المصادر الفكرية في بناءه الفكري وكان من أبرز هذه المصادر هو القانون الطبيعي والذي مثل مرحلة (عصر النهضة الأوربية) في القرنين السادس عشر والسابع عشر ثم جاء مذهب المنفعة في المرحلة اللاحقة كبديل للقانون الطبيعي فيما يتعلق بتنظيم حرية الفرد والمجتمع والدولة.

المبحث الثالث
مفهوم الليبرالية

ظهر مصطلح الليبرالية (LIBERALISM) في أوربا في بداية القرن التاسع عشر، لكن الحركة الفكرية الليبرالية أقدم بكثير من هذا التاريخ لأن الليبرالية ترتبط بفكرة الحرية لذلك فهي قديمة قدم نضال الإنسان عبر العصور من أجل الحرية[٢١].

ان الليبرالية في جوهرها تعبر عن معتقد ثابت هو ان الإنسان حر وان هذه الحرية تظهر في معارضتها لكل ما هو مضاد لها في الواقع والفكر ولهذا فان الليبرالية تمثل النقيض للاستبداد، للشمولية (التولتيارية)، للاوتوقراطية، للحكم المطلق ولهيمنة الدولة وبعبارة أخرى ان الليبرالية هي "الانعتاقية أو المذهب الفردي" ولها أوجه عديدة من أهمها الاقتصادية والسياسية[٢٢]:

الليبرالية الاقتصادية:

وهي نظام اقتصادي يؤكد على حرية الفرد والمنافسة الحرة، أي ترك الحرية للعمل الاقتصادي الفردي دون وضع قيود عليه وعدم تدخل الدولة في وضع المحددات والقيود أمام تحقيق الربح للأفراد. وقد نشأت الليبرالية الاقتصادية وتوسعت مع الرأسمالية.

الليبرالية السياسية:

وهي نظام سياسي يقوم على أساس اضطلاع الدولة بالوظائف الضرورية في حياة المجتمع وترك نواحي النشاط الأخرى للحافز الفردي وان تكون السلطة في هذا النظام حكماً بين مختلف الفئات وتقوم بالمحافظة على النظام.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد مفهوم الليبرالية في النقاط الآتية:

١. ان الليبرالية تعني مجموعة من الأفكار والقيم تدور حول الفرد والسلطة وتهدف إلى تحرير الفرد من القيود التي تكبله فهي رد فعل ضد التحكم وضد السلطة المطلقة والقضاء على كل إكراه يشوب حرية الفرد، ولذلك اعتبرت الليبرالية ثورة على السلطات المطلقة ولهذا أيضاً لا نجد غرابة بأن كلمة "الليبرالية" اقترنت واشتقت من كلمة الحرية (LIBERTY)[23].

٢. ان الليبرالية تنطلق من ان الحرية هي في جوهر الإنسان وملازمة لطبيعته وما دامت الحرية ملازمة لطبيعة الإنسان فهو إذن يتحمل مسؤولية مصيره. وللظروف الموضوعية وحتى الذاتية تأثير في إدراك الحرية فالإنسان المعدم لا تعني الحرية بالنسبة له أي شيء وبالعكس من ذلك فانها تعني الكثير لمن يتمتع بامتياز الثروة وبالتالي فان إدراك الحرية يختلف بالنسبة له. ومع ذلك ان الفكر الليبرالي لم يهمل الظروف الواقعية التي يوجد فيها "الإنسان الحر" لكنه يحاول تجاوز

هذه الظروف حيث ان ما يهمه هو الإنسان المجرد وليس "الإنسان الملموس" ان صح التعبير فالإنسان في ذاته هو الحرية(٢٤).

٣. ان الليبرالية كفلسفة لا تأخذ بعدها الكامل الا من خلال العلاقات بين الأفراد فالليبرالية في ذاتها أو من خلال فرد معين لا تعني تقريباً شيئاً إذ قد يكون الإنسان صاحب اتجاه ليبرالي إلا ان المسألة لا تعدو بالنسبة له أكثر من مسألة معتقد أو مزاج ولهذا فأن الليبرالية لكي تأخذ بعدها الإنساني يجب أن تدرك من خلال تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاخلاقية وغيرها من العلاقات الاجتماعية لذلك كانت هناك ليبرالية سياسية واقتصادية ودينية وأخلاقية وغير ذلك(٢٥).

وبسبب هذا التعدد في أوجه الليبرالية فان من الصعوبة بمكان إعطاء مفهوم دقيق لليبرالية فهذا التعدد وربما الاختلاف بين أوجه الليبرالية هو العائق الأول لتحديد مفهوم الليبرالية أما العائق الثاني فيكمن في ان الفكر الليبرالي لم يبق مذهباً فكرياً ومعتقداً إنسانيا فحسب بل انه لقي تحقيقاً تاريخياً ولمدة طويلة من خلال ما عرف باسم الدولة الليبرالية(٢٦).

والواقع ان الفكر الليبرالي ينطلق من حقيقة ثابتة ينبغي التمسك بها والانطلاق منها في الحديث عن مفهوم الليبرالية وهذه الحقيقة هي ان هم الليبرالية هو حماية الشخص الإنساني، فمع ان الليبرالية تخضع في تطبيقاتها لاعتبارات أو معطيات الثقافات أو المزاج القومي لكل شعب وان كل مرحلة تاريخية تتحقق فيها يمكن ان تترك أثرها عليها، فانها تظل في جوهرها وكما أسلفنا معتقداً ثابتاً يقوم على اعتبار ان الإنسان حر وان هذه الحرية تظهر في معارضتها لكل ما هو مضاد للحرية في الواقع والفكر.

ان الليبرالية فيما تنادي به من مبادئ وقيم وما تعارضه من مبادئ وأفكار سياسية واجتماعية واقتصادية، غنية في فحواها متعددة في أوجهها فهي لذلك ليست تنظيماً للعلاقات الاجتماعية وايديولوجية ومنهج وممارسة فحسب بل هي في الحقيقة كل هذا وذاك في الوقت نفسه، وهذا الوصف لليبرالية يأخذ كامل معناه انطلاقاً من مسلمة الليبرالية "ان الإنسان حر وسيد مصيره ولا يمكنه التسليم بالتالي بأي نوع من أنواع الارغام الذي تريد به سلطة خارجية، مهما كان أساسها وهدفها، ان تشل إرادة الأفراد"(٢٧).

الفصل الثاني

الفكر السياسي الليبرالي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

ارتبط الفكر السياسي الليبرالي بعدد من المفاهيم التي أضحت بدورها ومع مراحل تطوره ملازمة لهذا الفكر بعد ان شكلت جوانب أساسية فيه. وابرز هذه المفاهيم الديمقراطية والفردية.

المبحث الأول

اللبيرالية والديمقراطية

أدى التلازم بين مفهومي الليبرالية والديمقراطية الى ظهور مفهوم جديد بات يشكل أحد أهم مرتكزات الفكر السياسي الليبرالي وهو مفهوم "الديمقراطية الليبرالية" الذي سنتطرق إليه عبر المحاور التالية:

أولاً- مفهوم الديمقراطية الليبرالية

رغم عدم وجود تعريف واحد وجامع لمفهوم الديمقراطية الليبرالية يمكن القول بشيء من التبسيط ان الديمقراطية الليبرالية التي تعد الأساس الفكري للديمقراطيات الغربية المعاصرة هي نتاج تزاوج بين فلسفتين هما الديمقراطية والليبرالية.

فالأولى تعود جذورها إلى سقراط وافلاطون وجوهرها المساواة والحرية والمشاركة في حين ان الليبرالية تبلورت خلال عصر النهضة الأوربية وشاعت في القرن التاسع عشر في أوربا حيث قاوم المفكرون الليبراليون الديمقراطية أولا ثم استوعبوها تدريجياً وقد قامت الديمقراطية الليبرالية على افتراض أساسي هو "حرية الاختيار"[٢٨].

وتعرف الديمقراطية الليبرالية – كمثال واقعي– على أنها "ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد او الجماعات إلى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الأحداث" كما تعرف كنموذج على انها "ذلك الإجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه (الحل الوسط المنصف) بين المطالب المتنافسة للحصول على السلطة"[٢٩].

ان بين الليبرالية والديمقراطية علاقة تسلسل تاريخي ويرى البعض بأنه يمكن تصور الليبرالية الديمقراطية الا أنه لا يمكن تصور الديمقراطية خارج الاطار الليبرالي وبذلك اعتبرت الاسبقية لليبرالية ومرد ذلك ان الليبرالية بمعاداتها للسلطوية تكون قد نشأت أصلاً من الرغبة في انعتاق الافراد من أي ارغام مادي ومعنوي يمارسه الحكام القابضون على السلطة فهي لذلك تعني الحد من تدخل السلطة السياسية[٣٠].

ومع ذلك يمكن القول ان الاتجاه الليبرالي تضمن ايضاً بوادر الاتجاه الديمقراطي ويتمثل ذلك في مقاومة السلطة في مجلس الطبقات الثلاث في فرنسا عام ١٤٨٤ ومقاومة السلطة من قبل الرابطة الكاثوليكية ومن ثم البروتستانتية في فترة الحروب الدينية في فرنسا، وفي مقاومة البرلمان في انكلترا حينما ارادت (عائلة ستيوارت وتيدور) الحاكمة وضع السلطة في رقابة البرلمان، ثم جاء اعلان الحقوق الفرنسي.

وتمثل جميع هذه الاحداث والتطورات صراعات تدعو لعودة السلطة الى الشعب ورفض الحكم المطلق والتأكيد على الاصل الشعبي للسلطة وحق الشعب في رقابة وممارسة السلطة العامة. ومن هنا يتأكد

الالتئام والتفاعل بين الليبرالية والديمقراطية[٣١].

لقد حققت فلسفة القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي من خلال التأكيد على مفهوم الحقوق الطبيعية المتساوية للافراد وما جاءت به افكار (جون لوك) خصوصاً في العقد الاجتماعي والمشاركة الشعبية وطروحات (روسو) في السيادة الشعبية تلاحماً بين (الليبرالية والديمقراطية) على الصعيد الفكري[٣٢].

اما على الصعيد الاجتماعي فقد اقترن نشوء كل من الليبرالية والديمقراطية بظهور طبقة اجتماعية متمثلة بالطبقة الرأسمالية وما رافقها من علاقات اجتماعية وقوى اجتماعية (البرجوازية) والتي بدأت تجارية وتحولت الى صناعية ولان هذه الطبقة خضعت وقيدت من (السلطة الملكية) ولم تمنحها (الحرية) دفعها ذلك للتحالف مع الطبقة الفلاحية مرحلياً مستفيدة من (حركة الاصلاح الديني) وافكار (المدرسة الحرة في الاقتصاد) ولتدخل من ثم في صراعات مع السلطة الملكية والاقطاعية ممهدة لثورات شعبية غيرت شكل وقواعد الحكم خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لتؤسس بذلك الدولة الحديثة على أساس الحرية والديمقراطية[٣٣].

اما على الصعيد السياسي فأن الديمقراطية الليبرالية ارتبطت بتغيرات سياسية مهمة فالثورات والتغيرات التي قادتها البرجوازية بوجه الاقطاع والملكية قللت من سلطة الملوك وألغت الملكية المطلقة والمقدسة واوجدت حكومات تعتمد على ارادة الشعوب، وتتمثل أهم مقومات الديمقراطية الليبرالية بـ (الفردية) و (سيادة الامة) و (سيادة القانون) وقد وضع الفكر السياسي الليبرالي ادوات لضمان تحقيق هذه المقومات ابرزها دستور دائم والفصل بين السلطات وتداول السلطة[٣٤].

ثانياً: أركان الديمقراطية الليبرالية

ان للديمقراطية الليبرالية أركان عديدة لعل من أهمها:

أ – سيادة الشعب

الديمقراطية في معناها القاموسي حكم يقيمه الشعب وتكون السلطة فيه مناطة بالشعب يمارسها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر أي بمعنى أخر حكم قائم على رضا المحكومين وكما قال (ابراهام لينكولن) وهو رئيس امريكي سابق في عبارته الشهيرة "ان الديمقراطية هي حكم الشعب، يقيمه الشعب"[٣٥].

ب – حكم الاغلبية وحقوق الاقلية

كتبت (ديان رافيتش) وهي استاذة جامعية وباحثة امريكية تقول: "عندما تعمل الديمقراطية التمثيلية وفقاً لاحكام دستور يحدد سلطات الحكومة يكون هذا الحكم ديمقراطياً دستورياً وفي مثل هذا المجتمع يكون الحكم للاغلبية وتكون حقوق الاقليات

محفوظة ومصانة بالقانون والمؤسسات الدستورية[٣٦].

ان الديمقراطية الليبرالية هي نظام حكم الاغلبية التي تتمخض عن انتخابات دورية حرة وسرية وعامة، وهذه الاغلبية ليس بوسعها ان تفرض ما تشاء وان تشرع ما تهوى، انها اغلبية تواجهها اقلية مدعمة بمجموعة من الحقوق والحريات معترف بها دستوريا وملزمة للسلطة الحاكمة[٣٧].

جـ - ضمان حقوق الإنسان الأساسية

ويشمل ذلك الحريات والحقوق التالية[٣٨]:

١. حرية الكلام والتعبير والصحافة.
٢. حرية الديانة.
٣. حرية الاجتماع والانتماء إلى جمعيات ومنظمات.
٤. حق الحماية المتساوية من جانب القانون.
٥. الحق في تطبيق الإجراءات القانونية المعتمدة والمحاكمة العادلة.

د - سيادة القانون

الديمقراطية الليبرالية هي نظام حكم قائم على مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه وهذا القانون يتصف بالسمات التالية[٣٩]:

١. القانون السيد هو القانون الوضعي.
٢. ان القانون وليس الحاكم هو السيد لانه ينطبق على الحاكم والمحكوم.
٣. القانون السيد هو الذي سنته مهنية تشريعية، وهي بدورها تخضع لحكمه.
٤. ويكون القانون سيداً إذا كانت هناك سلطة قضائية منفصلة عن السلطتين (التنفيذية والتشريعية) وتسهر على تطبيقه واحترامه.
٥. وهذا القانون يجب ان يكون عاماً علنياً وقابلا للتطبيق وقادرا على معالجة قضايا المستقبل.

هـ - الفردية

الديمقراطية الليبرالية تقوم على الفردية والفردية تعني ان الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي وان الدولة ليس اكثر من وسيلة لتأمين حقوق الأفراد والموازنة بينها وكذلك لتحقيق المصالح المشتركة أو النفع العام[٤٠]. سنتحدث عن الفردية بشكل أوسع في محور لاحق.

و - العقلانية

الديمقراطية الليبرالية تقوم على العقلانية وهذه العقلانية تحرص على تأكيد دور الحل الوسط المنصف في التوفيق بين المصالح المتنافسة ويتجلى ذلك في المقاضاة العلنية والتشريع والاقناع[٤١]...... الخ.

ز – الدستور

يعتبر الدستور الأساس الذي ترتكز عليه الديمقراطية الليبرالية، وهو البيان الرسمي الذي يحدد موجبات الحكم الأساسية والقيود المفروضة عليه وما يقوم به من اجراءات وما لديه من مؤسسات.

ان دستور أي بلد هو القانون الأسمى للبلاد وكل مواطني البلاد يخضعون لاحكامه وبالرغم من اتسام الدساتير بالديمومة الا انه من الممكن تغييرها وتعديلها وتكييفها وفق اجراءات معينة وعندما تقتضي ذلك المصلحة العامة فتصبح اكثر ديمومة(٤٢).

ح – التعددية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

الديمقراطية الليبرالية تقوم أيضاً على مبدأ فرض وجود التعددية اذ ان هناك تعددية في الأراء والعقائد والأحزاب والمذاهب وفي الأولويات والأهداف وفي المواقف والمصالح وكذلك في القيم والأذواق والطبائع. ولكن كيف يمكن مع هذه التعددية عدم اللجوء الى العنف والإرهاب ؟ ان ذلك ممكن من خلال قيم التسامح والواقعية والتعاون والتوافق والتراضي والمشاركة في اتخاذ القرار والتداول السلمي للسلطة(٤٣).

المبحث الثاني

الليبرالية والفردية

قبل الدخول في تفاصيل هذا الموضوع لابد ان نبدأ أولاً في تسليط الضوء على مفهوم الفردية لكي ندرك من خلال ذلك طبيعة العلاقة بين الليبرالية والفردية.

أولاً: مفهوم الفردية

لقد قيل ان اكثر الكلمات تداولاً أكثرها صعوبة في التعريف وكذلك كان الحال بالنسبة للفردية التي ليس من السهولة ايجاد تعريف دقيق وجامع لها رغم كونها من الكلمات الشائعة وتتأتى هذه الصعوبة من ان الكثير من التعاريف الخاصة بمفهوم الفردية لم تتسم بالموضوعية بل طبع بعضها بطابع شخصي بمعنى انها تنطلق من تصور بعض الكتاب الشخصي للفردية.

ومن هذه التعاريف ما قدمه الفرنسي (توكفيل ١٨٠٥–١٨٥٩) للفردية فهي بالنسبة له الوضع الذي وجد فيه الفرد بعد زوال النظام الاقطاعي بفعل الثورة الفرنسية فقد كان الفرد في المجتمع الاقطاعي مؤطراً ضمن تدرج اجتماعي وقانوني يوفر له الحماية والمساعدة وعندما زال هذا النظام اصبح الفرد يواجه مصيره لوحده وبدون حماية فضاع الفرد اثر ذلك وانعزل اذ لم يعد مرتبطاً بروابط ذات طبيعة معينة كالتي كانت تحتضنه وتحميه في المجتمع الاقطاعي(٤٤).

ان هذا المفهوم الخاص للفردية الذي قدمه (توكفيل) يختلف عن المفهوم

الذي ساقه الانكليزي (جون ستيوارت ميل ١٨٠٦-١٨٧٣) فالفرد بالنسبة له يعيش في المجتمع وان المجتمع يتكون من مجموع الافراد الذين يعيشون فيه دون ان يكون شخصاً متميزاً عن اشخاص الافراد المكونين له ويعني هذا ان شخصية الافراد لا تذوب في المجتمع بل تبقى متعايشة معه وان قيمة كل مجتمع هي بقيمة الافراد المكونين له، الا ان كل فرد يميل الى تأكيد شخصيته تجاه الافراد الاخرين وتجاه المجتمع وهذا ما يميز وفقاً لـ ستيوارت ميل - الانسان عن الحيوان كما انه عامل مهم في التقدم الاجتماعي، فمن مصلحة المجتمع اذن ان يعمل على تطوير شخصية الافراد او على الاقل الذين يجب ان يضعوا تفوقهم في خدمة المصلحة العامة، واذا كان الامر كذلك فيتوجب على المجتمع ان يتبنى نظاماً من شأنه التطوير الكامل لشخصية الفرد، لان ذلك يعود بالنفع على المجتمع ايضاً. وهو الذي دفع "ستيوارت ميل" الى ان يفضل النظام الذي يضمن تمتع الافراد بالحريات الضرورية لتطوير شخصياتهم كحرية الضمير وحرية التجمعات الخاصة(٤٥).

وعلى اية حال فأن الفردية بالمفهوم الذي قدمه "ستيوارت ميل" تؤدي اذن الى الليبرالية التي تصبح نتيجتها المنطقية والعملية، الامر الذي انجب الفردية الليبرالية، الا ان الفرد لا يمكن ان يستغني عن الدولة وهو يعيش في المجتمع حيث ان السلطة والمجتمع لا يفترقان، لذلك فأن دور الدولة في المجتمع وعلاقة الفرد بالدولة يمكن ان يلقي ضوءاً على تحديد فكرة الفردية من خلال الوقوف على "الفردية السياسية" واذا ركزنا على دور الدولة الاقتصادي أو ما يجب ان يكون دورها في هذا المجال، فأن الدولة في المذهب الفردي يجب ان يحجم دورها في المجال الاقتصادي لان الفرد لو ترك على حاله فأن عمله سيكون مثمراً ومفيداً له وللمجتمع ايضاً. ولهذا فأن الفردية الاقتصادية تعرض نفسها بعد الفردية السياسية في سياق محاولة تحديد عمل الفردية. واولوية الفرد هذه تؤدي الى اعتبار المجتمع وليد ارادة الافراد، وعليه فأن هذا المجتمع لا يعرف الا الفرد بحيث ان كل مجتمع بشري ليس الا تجمعاً لافراد يوجدون بعضهم الى جانب البعض الاخر(٤٦).

واذا كانت علاقة الفرد بالمجتمع بهذا الشكل فانها كذلك بالنسبة للقانون المنظم لهذا المجتمع لان القاعدة القانونية ستكون نتيجة لارادة الافراد. فعلى الصعيد السياسي يتجمع الافراد للتصويت على القانون وعلى الصعيد المدني يتفاوض الافراد لابرام العقود التي هي قانون الاطراف المتعاقدة. وفي ضوء ذلك فأن الفرد في هذا التصور الفردي الليبرالي لا يمكن ان يكون غير غاية عليا، وان كتابات كبار المفكرين والفلاسفة منذ العصر الوسيط الى بداية القرن العشرين تشهد على ذلك. كما ان الحركات الكبرى في التاريخ من الاصلاح الديني الى الثورة

الانكليزية والاميركية والفرنسية تجد معناها- اذا صح التعبير - استناداً الى هذا التصور(٤٧).

ويكفي ان نعود الى "اعلانات الحقوق" لنرى مدى تأكيدها على ان الفرد ليس وسيلة بل غاية. ومع ذلك يمكن القول ان الفرد هو الوسيلة الخلاقة لاكتمال تطور المجتمع، لانه الحرية، وحيث ان تنظيم وتطور المجتمع تحكمه قواعد وحيث ان الفرد حرية، لذلك فأن الفرد لا يمكن ان يخضع لاي قواعد تنظيمية لا يكون هو مصدرها وبناءاً عليه فأن قواعد الضبط الاجتماعي ستقيمها (الحرية من اجل الحرية) فالقانون اذا هو ترتيب للحريات لا يرغمها ولا يوجهها لان دوره ستاتيكي وشكلي فهو يحدد الاطر اما الحركة والحياة الديناميكية التي بها يتأكد تفتح الفرد في ذات الوقت الذي يظهر فيها تقدم المجتمع فأن الحرية وحدها تقوم بها ولذلك فأن الحرية خلاقة.

والواقع ان الفردية لا تعني الاستقلال الشخصي المطلق لان طبيعة الانسان ذات صفة مزدوجة فردية واجتماعية(٤٨).

ومهما يكن يظهر مما تقدم ان الفردية تضم انواعاً متعددة، لذا يتوجب الوقوف عند الفردية الليبرالية والفردية السياسية والفردية الاقتصادية والفردية الاجتماعية لكي نستطيع من خلال ذلك فهم وادراك مفهوم الفردية في اطاره العام.

ثانياً: انواع الفردية

أ – الفردية الليبرالية

تنطلق الفردية الليبرالية من المسلمة الاتية "ان الفرد قيمة مطلقة" ونجد مصدر هذه المسلمة في العديد من التيارات الفكرية والفلسفية بدءاً من الفلسفة الاغريقية التي جعلت من الانسان معيار لكل شيء، والتيار المسيحي الذي يرى في الانسان قيمة عليا، ثم تيار الاصلاح الديني الذي دعا الى تبصر النصوص المقدسة في كل مؤمن فجمع بين الحرية والفردية، ونجد تأكيد ذلك ايضاً في التيار الفلسفي العقلاني وان (روسو) أيضاً ربط الفرد بالقيمة المطلقة للحرية فكان الفرد سند الحرية وغايتها، وقد أسهمت كل هذه التيارات، بعد تطور طويل، في بناء وتأكيد الفردية الليبرالية(٤٩).

ان الفرد في هذا التصور هو الفرد المجرد، الفرد في ذاته، بعيداً عن الخصوصية التي من شأنها ان تصنف "الانسان الملموس". واذا كانت للفرد قيمة مطلقة فالافراد اذن متساوون، الا ان هذه المساواة ليست مساواة بين الافراد في اوضاعهم الملموسة بل مساواتهم كأفراد فقط، بمعنى ان ترى في الفرد انساناً قبل ان يكون غنياً او فقيراً، رب عمل أو عامل، فالعبرة اذن في هذا التصور هو جوهر الانسان وليس وجود الانسان(٥٠).

ب – الفردية السياسية

ان الفردية السياسية في الحقيقة لا تحمل معنى واحد وانما تحمل معاني

متعددة. لان مفهوم السياسة يأخذ ابعاداً كثيرة ولذلك سوف نتطرق الى ثلاثة معاني للفردية السياسية وكما يلي:

١. الفردية السياسية في المعنى الاول هي ما يتعارض مع هيمنة الدولة وتدخلها في حياة الافراد ووفقا لهذا المعنى فأن الافراد هم دائماً تحت وطأة الحكم وان الحالة السياسية المثالية تكمن في العمل على تطوير المبادرة الفردية وتقليص وظائف الدولة الى ادنى حد ممكن او حتى الغاؤها.
٢. أما المعنى الثاني للفردية السياسية فهو في عدم الامتثال للنظام القائم والتقاليد وعلى الافراد مناقشة واقامة المؤسسات والممارسات والمعتقدات بانواعها كافة بدلاً من الامتثال دون نقاش فالفردية هنا تتطابق مع الروح النقدية ومقاومة الامتثال الاجتماعي.
٣. واخيراً فأن الفردية السياسية تعني ايضاً ان المجتمع ليس غاية في حد ذاته ولا هو اداة لهدف اعلى من الافراد المكونين له وان ما يبغيه المجتمع هو خير الافراد بحيث ان المؤسسات الاجتماعية يجب ان تهدف إلى تحقيق سعادة الافراد وكمالهم(٥١).

ويبدو ان المعاني الثلاثة لا تتفق فيما بينها ولم تحدد بالضبط ما المراد بالفردية السياسية، إلا ان التعريف الأول المتعلق باختصاصات الدولة والثالث المتعلق بأهداف المجتمع يتضمنان بذرة الفردية السياسية إذ ان تعريف الفردية السياسية يجب أن ينطلق من دور الدولة وعلاقتها بالفرد.

من خلال استقراء تاريخ المذاهب السياسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبالذات تاريخ المذاهب الفردية، وردود الفعل ضد الفردية التي برزت في القرنين التاسع عشر والعشرين حاول بعض المفكرين تلخيص الأساس المشترك للفردية السياسية على النحو التالي:

استقلالية المعتقد الشخصي، حرية وضمان التمتع بالنسبة للفرد بأمواله وشخصه وإسهام المواطن بإرادته في إقامة الدولة. وبالتالي فان الفردية السياسية تعني تحرر الفرد الكامل أو شبه الكامل من "العبودية الداخلية والخارجية" المدنية أو الاخلاقية فكل فرد له حق الاعتقاد والتنقل والتملك وحق إبداء الرأي في أمور الدولة والحق في الإنتاج وتطوير شخصه بكل الاتجاهات الجسمانية والاقتصادية والفكرية والاخلاقية.

أما فيما يخص العلاقة بين الفرد والدولة فان على الدولة أن تترك الفرد يطور شخصيته بأن تضمن له الحريات الضرورية لتحقيق ذلك وان تمد له يد المساعدة في ذلك عند الحاجة(٥٢).

ويبدو ان أنصار المذهب الفردي في القرن الثامن عشر، لم يكن يغلب عليهم "الشر" تجاه الدولة وان الاتجاه الفردي لم يقتصر على طلب عدم تدخل الدولة بل دعاها أحياناً إلى

القيام ببعض الأعمال التي من شأنها تطوير شخصيات الأفراد، إلا انه في القرن التاسع عشر حصل "انحراف" في المذهب الفردي تمثل في اطروحة التعارض المطلق بين الفرد والدولة وذلك بسبب ظهور التيارات الاشتراكية[٥٣].

مما تقدم يمكن القول ان الفردية السياسية تعني، بانها اتجاه يرمي لوضع المؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية لبلد ما في خدمة المصالح الخاصة للافراد بتفضيلها على المصالح الجماعية.

جـ – الفردية الاقتصادية

سبق ان رأينا كيف ان الفردية الليبرالية تعتبر الفرد حراً في ذاته أو ذاتاً حرة أي أن الفرد هو الحرية الا أن هذه الحرية ليست اكثر من حرية مجردة ولا تخلو من اعتبارات ميتافيزيقية لان الوجه الملموس للحرية يبقى ضائعاً وبحاجة الى تحديد، وهذا ما قام به الفكر الانكليزي الذي كانت تسيطر عليه الاعتبارات العملية النفعية اكثر من التجريد الفلسفي فالحرية بالنسبة للمفكرين الانكليز هي في سيادة المصلحة الشخصية[٥٤].

والواقع ان هذه النظرة البراغماتية لا تنتقص شيئاً من الحرية بل تؤكدها حيث تظهر منافعها العملية كما تسهم في التوفيق بين الحرية الفردية المجردة ومتطلبات مصلحة المجتمع، وعليه فأن الفردية الاقتصادية تنطلق من مسلمة الاقتصادي الانكليزي (آدم سمث) التي مفادها: اذا ترك كل فرد لحاله، فأنه يخدم أيضاً المصلحة العامة، ولهذا فأن من مصلحة المجتمع ان يعطي الفرد الحد الاقصى من الحرية الاقتصادية[٥٥].

فالفردية الاقتصادية تتعارض اذن مع تدخل الدولة في شأن الفردية السياسية، الا ان "الحريات" الاساسية بالنسبة للفردية السياسية هي غير الحريات التي من شأنها ان تطور الشخصية الفكرية والاخلاقية للفرد، كحرية الضمير والمعتقد والتعليم. أما الفردية الاقتصادية فانها تريد الحريات الاقتصادية كحرية التجارة والعمل والتبادل وغير ذلك.

ومهما يكن فأن انصار الفردية السياسية وانصار الفردية الاقتصادية اذا اختلفوا في الحريات التي يطالبون بها بالحاح بأعتبارها ضرورية لتصوراتهم السياسية الاقتصادية، فأنهم مع هذا يتفقون على حرية واحدة هي (حرية التملك) وذلك انطلاقاً من ان حق الملكية للفرد هو في ذات الوقت ضمانة للتطور الاقتصادي والامن السياسي[٥٦].

د – الفردية الاجتماعية

نستخلص مما تقدم ان "الفردية" سواء في محاولة تعريفها أو في الاشكال التي تأخذها تظهر الفرد وكأنه كائن قائم بذاته يتمتع باستقلال شخصي الامر الذي يجعله بصيغة أو بوضع معارض للمجتمع والدولة.

ان التأكيد على الفرد وحرياته أمام الخطر المتأتي من وجود الدولة هو التصور التقليدي للفردية التي لم تأخذ بنظر الاعتبار الجانب الاجتماعي للفرد وتتجاهل الطبيعة الحقيقية للانسان والتي يمكن ان تكون فردية واجتماعية في الوقت نفسه وهذا يعني ان الدولة او السلطة ليست في تناقض مطلق مع الفرد بل انها في طبيعتها واهدافها لا تتناقض مع استقلال الفرد. واذا كان الامر كذلك فأن هناك توافق وانسجام وليس تناقض بين الفرد والدولة بل ان الفرد المنعزل عن المجتمع لا يمثل الحقيقة الانسانية انطلاقا من كون الانسان كائن فردي واجتماعي في ذات الوقت ولذلك فأن المنحى الاجتماعي والمنحى الفردي عند الانسان يتآلفان لتكوين اصالة الشخصية الانسانية مما يعني ان النظام الاجتماعي ليس بغريب عن الفرد بل العكس فأنه يجد أساسه في الضمير الانساني(٥٧).

ان التفاعل بين الفرد والمجتمع حقيقة تاريخية قائمة وان الشخصية الفردية والشخصية الاجتماعية للانسان في حوار مستمر وبهذا المعنى فقد قيل ان مصدر الالتزام ليس بخارج عن الفرد ولكنه بالعكس يجد مستقره في ضميره ولهذا فأن خضوع الفرد للمجتمع بتركيبته السياسية والقانونية ليس قسرياً بل هو موقف ولذلك فأن وجود النظام السياسي والقانوني لا يمكن ان يفسر على انه نتيجة للتعارض بين الانسان والمجتمع بل انه التزام ضروري لادامة الحياة الجماعية المنظمة وان الانسان حتى وان خضع للقوانين يبقى كائناً حراً.

ومهما يكن فأن الفردية الاجتماعية ادت مع تطور المجتمع الى تغيير الحدود التي كانت تلتزم بها الدولة لحماية حريات الفرد في منظور الفردية المطلقة فهذه الحدود التي لا يجوز للدولة تجاوزها لم تعد تحمي وضع الفرد المنطوي على ذاته والمنعزل عن المجتمع وانما هي حدود اخرى لا تستطيع الدولة تجاوزها دون ان تعتدي على حرية الانسان الفردية والاجتماعية في الوقت نفسه، مما يعني ان معنى الحرية قد تغير بالنسبة للقائمين على السلطة اذ لم تعد امتيازاً للانسان لصفته الفردية فحسب وانما اصبحت ميزة لصفته الاجتماعية ايضا(٥٨).

الفصل الثالث

الفكر السياسي الليبرالي رؤية مستقبلية

مما لاشك فيه ان العالم يشهد اليوم ازدهاراً ونمواً ملحوظاً في الأفكار السياسية المختلفة وفي مقدمتها الفكر السياسية الليبرالي الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين والمؤسسات البحثية في الدول المختلفة حول مستقبل هذا الفكر ومدى استمراره وديمومته ونجاحه في العالم ولهذا ستنطلق معالجتنا لمستقبل هذا الفكر من خلال رؤيتين متناقضتين حسب الأراء المطروحة بخصوص مستقبله:

الأولى: ترى بأن الفكر الليبرالي هو فكر سلبي ويتضمن الكثير من الانتقادات والعيوب ولا يحمل مبررات استمراره وصلاحيته للمجتمعات الإنسانية.

الثانية: على النقيض من ذلك حيث ترى بأن مستقبل هذا الفكر يمثل مستقبل العالم وستكون له الغلبة على الأفكار الأخرى.

المبحث الاول

انحسار الفكر السياسي الليبرالي

تنطلق الرؤية السلبية لمستقبل الفكر السياسي الليبرالي من قبل المدارس والمذاهب والتيارات الفكرية ولاسيما المناوئة له من خلال توجيه الانتقادات السلبية التي تمس جوهر هذا الفكر وتطبيقاته مما يدفعهم إلى الاعتقاد بأن هذا الفكر في حالة انحسار وتراجع أمام الأفكار الأخرى(٥٩).

ونظراً لاتساع الموضوع وتشعب جوانبه سنركز الحديث على استعراض بعض جوانب النقد التي وجهت إلى الفكر السياسي الليبرالي في موضوعي الفردية والديمقراطية الليبرالية.

أولاً– الفردية

تتمثل جوانب النقد الموجهة من قبل مناوئي الفكر السياسي الليبرالي بهذا الصدد ضمن الإطار النظري العام في النقاط التالية:

١. يرى فلاسفة المذهب الفردي ان الفرد كان يتمتع في حياته البدائية بحقوق طبيعية نابعة من ذاته وانه حملها معه عندما دخل الحياة الاجتماعية، ويرى منتقدو هذا المذهب ان هذه الحجة لا أساس لها من الصحة، إذ ان الإنسان لم يعش حياة كتلك التي يتصورها الفرديون بل كان على الدوام مخلوقاً اجتماعياً بحكم تكوينه المادي والنفسي، كذلك فان القول بأن الإنسان كان يتمتع بحقوق طبيعته في حياته الفطرية قبل أن يدخل المجتمع يحمل في طياته بذور التناقض ذلك ان الحقوق لا يمكن أن تنشأ إلا بين طرفين على الأقل فهي ظواهر اجتماعية لا تنشأ إلا ضمن المجتمع نتيجة للعلاقات بين الأفراد(٦٠).

٢. يرى فلاسفة المذهب الفردي ان الأفراد لم يدخلوا الحياة الاجتماعية إلا من أجل تحقيق حماية أفضل للحقوق والحريات وان على الدولة بالتالي أن تمتنع عن التعدي على تلك الحقوق وان تكتفي بتنظيمها لتكفل تمتع جميع الأفراد بها وهكذا تبدو الدولة في نظر فلاسفة المذهب الفردي شراً ضرورياً وإذ انها كذلك فمن المرغوب فيه ان لا يسمح لها إلا بأقل ما يمكن من التدخل وعلى هذا النحو ينبغي تقييد مجال نشاطها إلى أضيق حد ممكن. وقد كان هذا الرأي محل

نقد شديد انطلاقا من الاعتبارات التالية[٦١]:

أ. ان الدولة ليست شراً ضرورياً: ان افتراض أنصار الليبرالية بأن الدولة شر ضروري افتراض خاطئ من الناحية الجوهرية فمن غير المنطقي القول ان الدولة أتت إلى الوجود لغرض كبح ميول الأنانية والشر عند الإنسان ذلك انها في الواقع نشأت من الحاجات المادية للحياة البشرية، وان استمرارها هو من أجل تحقيق الحياة الأفضل كما انها الوسيلة الضرورية لتقدم الفرد وان دعاة الفردية يخطئون في اعتقادهم من ان الحضارة تنمو بترك الإنسان وحده في إدارة أعماله الخاصة إذ ان الحضارة المتقدمة على النقيض من ذلك تتطلب حسن التنظيم والتخطيط من قبل الدولة.

ب. القوانين لا تحد من الحرية: ان أنصار الفكر الليبرالي يفترضون ان التوسع في جوانب نشاط الدولة مناقض للحرية، وهذا افتراض خاطئ لأن الحرية لا وجود لها من غير ضبط فالحرية التي لا تخضع لضبط أو تقييد هي اباحية وفوضوية وان الحرية الحقيقية تعني القدرة على الاختيار وفعل الصواب وان قوانين الدولة لا تحد من الحرية وإنما تنميها وتصونها فالحرية تتضمن ضوابط معينة وفي هذا المعنى يعتبر القانون شرطاً للحرية وتدمر الحرية فقط حين تكون مثل هذه القوانين تحكمية وغير عادلة ولهذا فان رأي المفكر (جون ستيوارت ميل) القائل بأن كل زيادة في سلطة الدولة هو نقص مقابل في الاختيار والتلقائية الفردية هو رأي مبالغ فيه.

ج. ليس الإنسان دائماً خير قاضي في مصلحته: ان الحجة التي يطلقها أنصار الليبرالية بأن الإنسان هو خير قاضي في مصالحه الخاصة هي حجة صادقة فقط في حدود ضيقة جداً، فالمجتمع هو القاضي الأفضل فيما يتصل في حاجات الفرد الفكرية والأخلاقية وحتى البدنية مما يستطيع فعله، وفي الواقع ان أنصار الفردية قد اعتمدوا اعتماداً كبيراً على الفرد فافترضوا ان كل فرد يمتلك قدرة متساوية على أن يعرف وأن يفعل ما هو حق في مصلحته وافترضوا كذلك ان كل فرد له قدرة متساوية وحرية متساوية للاختيار تلبي وترضي حاجته. ان المصلحة الذاتية هي دون شك الدافع لدى كل إنسان ولكن مصالحه ودوافعه لا يمكن فصلها عن مصالح المجتمع وبما أن الإنسان كائن اجتماعي فان عليه أن يوفق بين مصالحه ومصالح الآخرين وان كان هو كذلك فان الدولة كحارس للجميع لها الحق في ان تنظم جوانب النشاط الفردي وقد اثبتت التجربة التاريخية بأن الدولة تقدم وتخلق

الظروف التي تساعد الإنسان على تحقيق مصالحه وتحافظ عليها.

د. ليست الدولة عقبة في وجه المنافسة الاقتصادية الحرة: ان الحجة التي أطلقها دعاة المذهب الفردي والقائلة بأن الدولة أقل كفاءة في ان تضطلع في المشروع الاقتصادي قد أثبتت الحقائق بطلانها فالدولة قد تدخلت لا لتكون عقبة في وجه المنافسة الفردية الحرة وإنما لتحد من الأنانية الفردية والخمول وعدم الكفاءة التي أنتجتها الفردية.

٣. تقوم الفلسفة الليبرالية على أساس ترك الحرية الكاملة للفرد لممارسة ملكاته وقدراته شريطة عدم تعارض هذه الحرية مع حرية الآخرين، وهذا الأساس الليبرالي ينتقد من قبل معارضيه على أساس ان هذا المفهوم للمساواة هو ما يطلق عليه اسم المساواة الثانوية وكان بمثابة علاج للتمييز الطبقي الذي ساد المجتمعات الأوربية قبل الثورة الفرنسية.

٤. ان هذا التمييز الذي قام على مرتكزات قانونية لم يكن واقعياً إذ ان عدم كفاية مبدأ المساواة القانونية بدأت تتضح شيئاً فشيئاً وفي النهاية حل محل التمييز الطبقي القائم على أساس القانون تمييز طبقي قائم على أساس اقتصادي[٦٢].

٥. انتقد الفكر السياسي الليبرالي أيضاً من منطلق انه لم يحدد معياراً للتمييز بين أعمال الفرد التي لا تخضع لقيود وأعماله التي تخضع لقيود.

ومن هنا تبينت الآراء حول الأعمال التي تدخل في مجال الحرية الفردية والأعمال التي لا تدخل فيها وكان هذا التباين يبرز بين شخص وآخر ومجتمع وآخر وبين زمان وآخر[٦٣].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان مجمل الانتقادات المذكورة تمثل في الواقع المرحلة الأولى للفكر السياسي الليبرالي (مرحلة الليبرالية التقليدية). فقد استطاع هذا الفكر في المراحل اللاحقة وفي ظل ما اصطلح على تسميته (الليبرالية الجديدة) تجاوز الكثير من الانتقادات المشار إليها حيث نظمت الحريات وتوسعت الدولة الليبرالية في أنشطتها وسعت إلى تحقيق الموازنة بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية.

ثانياً– الديمقراطية الليبرالية

الواقع ان مفهوم الليبرالية السياسية القائم على مبدأ الحرية والمساواة والمدرج تحت مفهوم الديمقراطية الليبرالية قد تعرض إلى عدة انتقادات يمكن أن نجمل أبرزها في ثلاثة اتجاهات وكما يلي:

الاتجاه الأول / يتمثل بدعاة الليبرالية وهو اتجاه ينتقد الديمقراطية الليبرالية ويكشف سلبياتها من أجل التغلب على هذه السلبيات وتجاوزها،

وأبرز هذه الانتقادات التي يطرحها دعاة هذا الاتجاه:

١. ان الديمقراطية الليبرالية تؤكد على مبدأ سيادة الشعب من الناحية النظرية فقط كما ان الحاكمين يمثلون المحكومين من الناحية النظرية وليس من الناحية الفعلية.
٢. ان الديمقراطية الليبرالية تزعم بأنها حكم الأغلبية ولكنها في الواقع ليست كذلك لأنها تؤدي في النهاية إلى حكم الأقلية.
٣. ان النظام الحزبي الذي يلازم الديمقراطية الليبرالية هو أحد وسائل إفساد هذا النظام والانحراف به عن غاياته وأهدافه فالأعضاء الحزبيون يؤيدون مصالح أحزابهم وزعمائهم على حساب المصلحة العامة.

واستناداً إلى ما تقدم يطالب منتقدوا هذا الاتجاه بأن يكون الحاكمون ممثلين للمحكومين بالفعل وليس بالقول، وان تكون السلطة أداة لتحقيق الخير للجماعة وليس أداة بيد القلة لتحقيق مصالحها على حساب الكثرة[٦٤].

الاتجاه الثاني / يتمثل بالاشتراكيين والماركسيين وهو اتجاه ينتقد الديمقراطية الليبرالية ويعتبرها نظاماً فاسداً يجب إلغائه والقضاء عليه وأبرز انتقادات هذا الاتجاه[٦٥]:

١. **الاشتراكيون**: يوجهون انتقاداتهم من خلال الأمور التالية:

أ. ان تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب ليس إلا تزييفاً برجوازياً للديمقراطية يقوض ركنيها: المشاركة في المجتمع وإمكاناته المتاحة والمشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بحل مشاكله.

ب. ان النظام الليبرالي ليس نظاماً صالحاً للتعميم بسبب كونه يخدم القلة القليلة على حساب الكثرة الكثيرة نتيجة لاخفاقه في التعبير عن معنى الديمقراطية وابتعاده عن جوهرها على الصعيد المحلي وعلى صعيد العلاقات الدولية.

ج. ان تعظيم منافع الأفراد أصبح محل شك باعتباره مرتبط بنمط وتوزيع الموارد في المجتمع وان عدم مساس المجتمع الليبرالي بهذا النمط يؤثر على تكافؤ الفرص للأفراد في تعظيم منافعهم وان السوق يوزع المنافع حسب القدرة الاقتصادية للفرد بعبارة أخرى فان المجتمع الليبرالي لم ينشئ من المعطيات المادية ما يسمح بتحقيق وضمان الحريات والحقوق الفردية التي قام لاقرارها.

٢. **الماركسيون**: يرفض الماركسيون الديمقراطية الليبرالية في دعوتهم لإقامة مجتمع جديد انطلاقاً من الانتقادات الآتية:

أ. ان الديمقراطية الليبرالية الغربية ليست ديمقراطية كاملة ذلك لأنها ديمقراطية سياسية فحسب ومن أجل ان تكون ديمقراطية كاملة كان ينبغي أن تكون أيضاً ديمقراطية اقتصادية، اجتماعية، ويعتقدون ان الحرية هي مسألة صورية فما هي

مثلاً قيمة حرية الفرد في أن يرشح نفسه للانتخابات إذا لم تكن لديه الثروة أو الوسائل الأخرى التي تمكنه من منافسة أصحاب رؤوس الأموال.

ب. ان الشعب ليس هو الذي يحكم في الواقع ففي مجتمع رأسمالي كما يقول (لينين) لن تكون الديمقراطية إلا أداة سيطرة لخدمة الطبقة الحاكمة أو على حد تعبيره ديمقراطية لصالح الأقلية أي لطائفة أصحاب الأملاك والأثرياء وبعبارة أخرى ان السيطرة على شؤون الحكم إنما هي لمصلحة طبقة الرأسماليين.

ج. جـ. ان الحرية في الديمقراطية الليبرالية هي مسألة صورية شكلية فالحرية كما يقول الماركسيون مجرد سراب وخداع في أعين الطبقة العاملة[٦٦].

الاتجاه الثالث / ويتمثل بالاسلاميين الذين ينتقدون الديمقراطية الليبرالية وفق المفهوم الغربي للأسباب التالية:

أ. ان الديمقراطية الليبرالية تفتح الباب على مصراعيه للردة والزندقة حيث يمكن في ظلها لكل صاحب ملة أو مذهب أو طائفة أن يكون حزباً وينشئ صحيفة تدعو إلى مروق من الدين بحجة إفساح المجال للرأي والرأي الآخر.

ب. من القضايا المثيرة للجدل أيضاً والمتداخلة مع موضوع الموقف من الديمقراطية الليبرالية هي مسألة الأقلية والأكثرية سواء في اتخاذ قرار أو في تثبيت حكم أو تشريع ذلك ان الفكر الإسلامي يقرر حق أهل الحل والعقد أو أهل الاجتهاد في الشورى والفتوى لذلك يرفض أو يتحفظ على مبدأ الأكثرية لأسباب عديدة من أهمها ان الإسلام لا يجعل كثرة العدد ميزاناً للحق الباطل ويستشهد بعض الباحثين بالأيات القرآنية التي وردت فيها لفظة (أكثر) أو (أكثرية) مرتبطة بمعاني سلبية كهدم الإيمان أو الفسق أو الضلال وهي أيات عديدة منها على سبيل المثال "انه الحق من ربك ولكن أكثر الناس لا يؤمنون" و "ولكن أكثر الناس لا يعلمون" و "وأكثرهم للحق كارهون" ...

ج. ينتقد الإسلاميون الديمقراطية الليبرالية على أساس ان المبدأ الديمقراطي يقوم على مبدأ المساواة بين الكافة في عملية التصويت وعملية الاختيار إذ لا فرق بين الأبرار والفجار ولا الذين يعلمون والذين لا يعلمون[٦٧].

د. كذلك ينتقد الإسلاميون الديمقراطية الليبرالية لكونها تتعارض مع حاكمية الله على أساس ان الأحزاب وهي عنصر أساسي في الديمقراطية تحاول إحلال حاكمية البشر محل حاكمية الله وتقسيم الوهية الناس على الناس لأنها تعني سيطرة فئة معينة ممثلة بالحزب السياسي على السلطة ثم

الاستبداد بها وفرضها على الطبقات والفئات الأخرى[٦٨].

وفي ضوء عرض هذه الاتجاهات النقدية يمكن القول بأن هذه الانتقادات لا تخلو من عناصر الصحة في إطارها العام غير انه وفي الوقت نفسه لا يمكن اعتبارها مبررات كافية للتقليل من شأن الفكر السياسي الليبرالي ودوره في المجتمع الإنساني لكونه فكر وكما ثبت بالتجربة العملية يتميز بالمرونة والتجديد والتطور مع معطيات ومتطلبات الدولة الحديثة.

المبحث الثاني
تقدم الفكر السياسي الليبرالي

ان رؤية مستقبل العالم من مستقبل الليبرالية تتوضح بأجلى الصور من خلال الاطروحة الفكرية الغربية للكاتب الامريكي الجنسية والياباني الاصل (فرانسيس فوكوياما) المعروفة "نهاية التاريخ" التي نشرها بصيغة مقال في إحدى المجلات الأمريكية عام ١٩٨٩ ثم طورها الى كتاب نشره في عام/١٩٩٢ حيث رأى فوكوياما بأن التوافق الكامن في النظام "الرأسمالي الليبرالي" كنظام حكم جعله يزحف على بقية اجزاء العالم في الاونة الاخيرة، وتأكد هذا بانتصاراته المتتالية على الايديولوجيات الاخرى كالملكية الوراثية والفاشية واخيراً الشيوعية وان النظام "الرأسمالي الليبرالي" لربما شكل المرحلة النهائية في التطور العقائدي للجنس البشري وبالتالي يصبح هو النظام الأمثل[٦٩]. وبمعنى آخر فان الوصول إلى هذا النظام يمثل نهاية التاريخ.

ان توقف التاريخ من وجهة نظر فوكوياما هو توقفه كتجربة بشرية تتطور بشكل متصل ومتماسك ويعتقد بان هذا المفهوم يتطابق الى حد كبير مع منظور الفيلسوف الالماني (هيغل) للتاريخ ويرى بان هذا يتأكد ضمنياً عند استخدام تعبيرات تحمل التضاد في داخلها مثل بدائي ومتطور وتقليدي وحديث عند الاشارة الى انماط متخلفة من المجتمعات البشرية ومن ثم لن يكون هناك أي تقدم او تطور بعد اليوم فيما يتعلق بالمبادىء والعقائد والمؤسسات ورأى بان التطور التاريخي المضطرد للغالبية العظمى من البشر سيقود الى النظام الرأسمالي الليبرالي[٧٠].

ومن المعلوم ان اطروحة (صدام الحضارات) للمفكر الامريكي (صاموئيل هانتغتون) والتي عرضها في صيف ١٩٩٣ رأت بأن المستقبل سيشهد تصادماً بين الحضارات العالمية وان الثقافة والهويات الثقافية والتي هي على المستوى العام هويات حضارية تشكل انماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة[٧١].

وبعد عشر سنوات من نشر مقالته الشهيرة (نهاية التاريخ) كتب فوكوياما رداً على الذين طلبوا منه اعادة النظر في قوله بأن التاريخ قد انتهى قائلاً لهؤلاء "لا شيء حدث في السياسة العالمية وفي الاقتصاد العالمي في السنوات العشر الماضية– مؤكداً–

بأن الديمقراطية الليبرالية والنظام الاقتصادي المتجه نحو السوق هما البديلان الوحيدان القابلان للتطبيق في المجتمعات الحديثة"[٧٢].

وفي ضوء طروحات (فوكوياما) المذكورة فقد اصبح الليبراليون، وهم يشهدون تقدم العالم الغربي النسبي الواضح على سائر شعوب المعمورة، على قناعة واعتقاد بان مرد هذا التقدم يعود اساساً الى الفكر السياسي الليبرالي وما لحق به من تطورات على الصعيدين النظري والعملي وبالتالي فان هذا الفكر والمجتمعات التي حملته اضحت الاكثر نمواً وتقدماً والاكثر ازدهاراً في المدنية والحضارة مما يشكل مؤشراً واضحاً على صحة فرضياته ومنطلقاته الامر الذي يؤدي باعتقادهم الى امكانية تواصله واستمراريته وشموله لشعوب وبلدان اخرى[٧٣].

من جانب آخر فان انصار الديمقراطية الليبرالية يرون انه ليست ثمة سوى نموذج واحد للديمقراطية في عالم اليوم يجد اسسه التجريبية في الديمقراطيات الليبرالية الغربية وان التجربة الديمقراطية في اطار النموذج الغربي انتجت آليات محددة اخذت ترسخ العقد الاجتماعي، الملكية الفردية، قوانين السوق المربحة، وثمة مؤشرات واقعية تنتج على الصعيد التجريبي، مثل قدرة النموذج الديمقراطي الغربي على السماح بانتقال السلطة الى احزاب اشتراكية في اكثر من دولة اوربية، بل ومشاركة احزاب شيوعية في هذه السلطة مما جعل للنموذج الليبرالي مصداقية لانه مجرد نموذج عالمي[٧٤].

ان فشل الديمقراطية الليبرالية عربياً هو أن دعاتها كانوا غير مؤهلين للمواجهة مع العقائد الفكرية الاسلامية او القومية او الاشتراكية اذ كان الليبراليون العرب في موقف دفاعي وكانت هفواتهم حول الديمقراطية ومقوماتها ناقصة ومغلوطة "فوقعوا فريسة سهلة للعقائدية، فضغطت عليهم من اليمين ومن اليسار"[٧٥].

واجمالاً فان انصار الديمقراطية الليبرالية يرون ان المستقبل للفكر السياسي الليبرالي طالما ان الديمقراطية الليبرالية ظلت قائمة ومحتفظة بمبررات بقائها وديمومتها وانطلاقاً من الاسباب التالية:

١. انها نظام الحكم المجرب الوحيد الذي يقدم البديل العملي للاستبداد والطغيان.
٢. تقوم على مبادىء الحرية والمساواة امام القانون وبشكل لا يتعارض بالضرورة مع متطلبات العدالة الاجتماعية او المساواة المادية.
٣. انها ليست مجرد عملية انتخابات دورية ومجالس نيابية وانما تتضمن قيماً ومبادىء (الحقوق، الحريات الاساسية، الفردية، العقلانية) وتستند على ترتيبات مؤسسية تجعل منها نظام حكم وطريقة حياة من الواجب التعرف عليها بصورة افضل واعمق[٧٦].

الاستنتاجات

١. انطلق الفكر السياسي الليبرالي من العقلية الاوربية وكان له الاثر الكبير في بناء وتقدم وازدهار البلدان الغربية التي تبنت الديمقراطية الليبرالية، ويعد اليوم من بين اهم الافكار التي عرفها المجتمع الانساني منذ القرن السادس عشر وحتى هذا اليوم.

٢. تمكن الفكر السياسي الليبرالي ان يقدم بناءاً فكرياً استطاع من خلاله ان يتجاوز حدود اوروبا لينتشر في بقاع العالم بوسائل وطرق مختلفة ابرزها استثمار الدول الديمقراطية الليبرالية لامكاناتها المعرفية وقدراتها الاقتصادية الهائلة وتفوقها العلمي والتكنولوجي للتأثير في شعوب ودول العالم الأخرى.

٣. جسد الفكر الليبرالي أهم القضايا التي تهم الفرد والمجتمع مثل الحريات والدفاع عن حقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية وذلك من خلال بناء المؤسسات البرلمانية والجمعيات الوطنية وغيرها بحيث اصبح موضوع الديمقراطية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالليبرالية.

٤. استطاع الفكر السياسي الليبرالي ان يطور منطلقاته بمرور الزمن وان يتجاوز العديد من الازمات ويستجيب لتطورات المجتمع الديمقراطي الليبرالي كما استطاع ان يصمد امام التحديات التي واجهها من قبل الافكار المناوئة له وخاصة بعد ان تمكن من هزيمة الفكر السياسي الاشتراكي.

٥. ان تفوق الفكر الليبرالي على غيره من الافكار واستمرار تأثيره الفاعل في حركة المجتمع البشري هو خير دليل على قوة هذا الفكر ومدى مرونته العالية واستجابته لعوامل التغيير الداخلية والخارجية وبما يتناسب مع ظروف ومتطلبات المرحلة التاريخية.

الخاتمة

ان نقطة الانطلاق في الدراسات الانسانية تبدأ من المجتمعات، وظروف المجتمعات الاقتصادية والسياسية والثقافية وما تحمله من قيم وتقاليد وعادات واعراف تشكل سمات بارزة لتلك المجتمعات، وبما ان الحياة في تغير مستمر، فأن تلك المجتمعات تتفاعل مع المتغيرات تأثراً وتأثيراً، وتبعاً للظروف التي تمر بها ووفقاً لمرحلة تاريخية محددة او زمن معين، وفي خضم هذه التفاعلات يولد فكر يهدف الى النهوض بالمجتمع وبالشكل الذي يجعل من تلك الظروف تصب في صالح المجتمع، ومن بين تلك المجتمعات كانت المجتمعات الاوربية التي كانت تمر في مرحلة القرون الوسطى بظروف خاصة بها كانت ابرز سماتها شيوع التخلف على المستوى الثقافي، وهيمنة الاقطاع على المستوى الاقتصادي، وسيادة الاستبداد على المستوى السياسي.

من هنا كانت (الحرية) هدف تلك المجتمعات، فولد (الفكر السياسي الليبرالي) حاملاً شعار الحرية لتلك المجتمعات، وهادفا الى انتشالها من الظروف والاوضاع السلبية التي كانت تمر بها، مستمداً مصادره الاساسية من القانون الطبيعي ومذهب المنفعة، وبصورة تدريجية نما ذلك الفكر، وتطور، واصبحت له السيادة في تلك المجتمعات بعد ان تمكن من نشر قيمه في الحرية السياسية وحقوق الانسان، حيث اكد الفكر السياسي الليبرالي على الحرية الفردية وجعلها قيمة عليا، كما اكد على الحرية الاقتصادية وجعلها احدى سماته الاساسية، فضلاً عن الديمقراطية التي عدها صنواً له.

وإذا كانت مسيرة الفكر السياسي الليبرالي وتطبيقاته قد اكتنفها بعض الآثار السلبية وحملت معها مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية متنوعة فان المجتمعات الليبرالية رغم ذلك استطاعت من خلال الإيجابيات المتعددة لهذا الفكر ان تخلق كيانات سياسية قوية ودول كبرى احتلت مكانة متميزة ورائدة في العالم من حيث تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي والتفوق العلمي والتكنولوجي ورفع مستويات أبنائها في مختلف جوانب الحياة.

وختاماً لاشك في أن الحرية هدف أمثل تسعى له المجتمعات البشرية جميعاً وان طرح الفكر السياسي الليبرالي لشعار الحرية لابد أن يحمل بين ثناياه مضامين وأبعاد إنسانية وآفاق إيجابية كبيرة لصالح المجتمعات البشرية وخاصة إذا ما احسن استثماره وتكييفه لظروف ومتطلبات مجتمعات العالم الأخرى.

المصادر

أولاً: الكتب

١- احمد زكي بدوي (معجم مصطلحات العلوم السياسية) ط١/ مكتبة لبنان/ بيروت/ ١٩٨٦.

٢- احمد عطية (القاموس السياسي)ط١ دار النهضة العربية القاهرة/ ١٩٦٨.

٣- اسماعيل صبري عبد الله (الكوكبة: الرأسمالية العالمية ما بعد الامبريالية) في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي/ سلسلة كتب المستقبل العربي (١٦) ط١ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت/ ١٩٩٩.

٤- اسماعيل صبري مقلد(العلاقات السياسية الدولية) ط٢ مطبعة جامعة الكويت/ الكويت ١٩٧٩.

٥- ادوارد . م . بيرنز (افكار في صراع: النظريات السياسية في العالم المعاصر) ط١ ترجمة عبد الكريم احمد/ دار الاداب القاهرة/ ١٩٧٥.

٦- ب.ن . بوتو ماريوف (القاموس السياسي)ط٣ ترجمة عبد الرزاق الصافي مطبعة الرواد/بغداد/ ١٩٧٦.

٧- جان توشار (تاريخ الفكر السياسي) ترجمة علي مقلد ط١ الدار العالمية للطباعة والنشر/ بيروت/ ١٩٨١.

٨- جورج سباين (تطور الفكر السياسي) ترجمة راشد البراوي ط١ دار المعارف/القاهرة/١٩٧١.

٩- جوزيف ستكلتز (العولمة ومساوئها) ط١ ترجمة فالح عبد القادر حلمي/ مطبعة بيت الحكمة -بغداد/٢٠٠٣.

١٠-روجور أوين وبوب سوتكليف(دراسات نظرية في الامبريالية)ط١ ترجمة وميض جمال نظمي وكاظم هاشم النعمة/مؤسسة دار الكتب/جامعة الموصل/١٩٨٠.

١١-عبد الرسول سلمان (معالم الفكر الاقتصادي) ط١ شركة الطبع والنشر/ بغداد/ ١٩٦٠.

١٢-د. عبد الرضا حسين الطعان (تاريخ الفكر السياسي الحديث) ط١ دار الحكمة/ بغداد/١٩٩٢.

١٣-د. عبد الوهاب الكيالي (الموسوعة السياسية) ط١ مطبعة المتوسط/ بيروت/ ١٩٧٤.

١٤-د. سيد عليوه (دروس في تطور الفكر السياسي) ط١ القاهرة/ ١٩٧٨.

١٥-صامونيل هانتغتون (صدام الحضارات) ط١ ترجمة طلعت الشايب مركز الدراسات الاستراتيجية/ بيروت/ ١٩٩٥.

١٦-د. ثروت بدوي (اصول الفكر السياسي ونظريات المذاهب السياسية الكبرى) ط١ دار النهضة العربية/ القاهرة/ ١٩٧٥.

١٧-د. ملحم قربان (القانون الطبيعي) ط١ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر/ بيروت/ ١٩٨٢.

١٨-د. ملحم قربان (المنهجية والسياسة) ط١ دار الطليعة / بيروت / ١٩٦٣.

١٩-محمد عبد المعز نصر (في النظريات والنظم السياسية) ط١ دار النهضة/ بيروت/ ١٩٧٣.

٢٠-جموعة من علماء الاجتماع (اللامساواة العالمية) ط١ ترجمة فالح عبد القادر حلمي/ مطبعة بيت الحكمة/ بغداد/ ٢٠٠٤.

٢١-موريس فلامان (الليبرالية المعاصرة) ترجمة تمام الساحلي ط١ المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر/ ١٩٩٠.

٢٢-د. محمود خالد مسافر (العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب) ط١ مطبعة الميزان/ بغداد/ ٢٠٠٢.

٢٣-ميخائيل نوفاك (روح الرأسمالية الديمقراطية) ط١ ترجمة علي عودة دار البشير/ عمان/ ١٩٨٩.

٢٤-فرانسيس فوكوياما (نهاية التاريخ والرجل الأخير) ط١ ترجمة وتعليق د.

حسين الشيخ/ دار العلوم العربية/ بيروت/ ١٩٩٣.
٢٥-د. غالب علي الداود (مذكرات في مبادئ العلوم السياسية) ط١ مطبعة جامعة البصرة جـ٢ / ١٩٦٥.
٢٦-دونالد. ر. كيلي (بدء الايديولوجية في الغرب) ط١ ترجمة محمد جعفر داود/ دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ١٩٩٠.
٢٧-د. هشام الشاوي (مقدمة في علم السياسة) ط١/ مطبعة دار الكتب/ الموصل/ السنة بلا.
٢٨-هانز .جي. مورجنتنا و (السياسة بين الامم) ط١ ترجمة خيري حماد/ مطبعة الدار القومية/القاهرة/١٩٦٥.
٢٩-نيلسون اروو جودي سوزا (انهيار الليبرالية الجديدة) ط١ ترجمة جعفر علي السوداني/ بيت الحكمة/ بغداد/١٩٩٩.

ثانياً: الرسائل الجامعية
١-آمال غني عبد العزاوي (العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الاسلامي) رسالة ماجستير غير منشورة/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية ١٩٩٨.
٢-انعام علي الزبيدي (الدولة الليبرالية) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ ١٩٩٨.
٣-امل هندي كاطع الخزعلي (الفكر الاسلامي المعاصر والطروحات الفكرية للوضع الدولي الجديد) اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / ٢٠٠١.

ثالثاً: التقارير والبحوث والدراسات المنشورة في الصحف والدوريات
١-ثامر شاكر الغربي (حقوق الانسان في الدستور) دراسة منشورة في صحيفة الزمان اليومية العدد (١٧٣٤) في ٢٠٠٤/٢/٢٧.
٢-علي الدين هلال (مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث) من ندوة ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ط١ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ١٩٨٤.
٣-سعيد زيداني (الديمقراطية وحقوق الانسان: اطلالة على الديمقراطية الليبرالية) مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية العدد (١٣٥) في ١٩٩٠.
٤- سامي مهدي (أممية ليبرالية أم نظم ديمقراطية) مجلة الحكمة بيت الحكمة/العدد(١٠) بغداد/١٩٩٩.
٥- حيدر ابراهيم علي (التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية) مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ١٩٩٦.
٦- سعدون هليل المنشد عرض لكتاب (الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازهار) لمؤلفه فرانسيس فوكوياما المنشور في صحيفة الاتحاد البغدادية العدد (٨١٤) في ٢٠٠٤/٨/٣.

٧- جاك اتالي (انهيار الحضارة الغربية- حدود السوق والديمقراطية) بحث ترجمة سامان عبد المجيد عبد الرحمن ط١ أم المعارك العدد (١٤) السنة الرابعة / بغداد / نيسان / ١٩٩٨.

٨- تقرير عن زيادة الفقراء في امريكا المنشور في صحيفة الشرق الاوسط(طبعة بغداد)العدد (٩٤٠٥) في ٢٠٠٤/٨/٢٨.

٩- في الغرب ازمة اسمهاانهيار القيم (الملف السياسي) شؤون سياسية بغداد/مركز الجمهورية للدراسات الدولية.العدد(٢)السنة الاولى/١٩٩٤.

١٠-محمد فريد حجاب (ازمة الديمقراطية الغربية وتحديتها في العالم الثالث) في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي/مجموعة باحثين/ سلسلة كتب المستقبل العربي(١٩) ط١/بيروت/٢٠٠٠.

١١-وحيد عبد المجيد (حول مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي) مجلة المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت العدد (١٣٨)/ آب/ ١٩٩٠.

رابعاً: المحاضرات

١-د. غانم محمد صالح (الشورى والديمقراطية) محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا / الدكتوراه / كلية العلوم السياسية جامعة بغداد / للعام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢.

٢-د. حسام باقر الغرباوي (الفكر السياسي الليبرالي) محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا/ الدكتوراه / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

---

[*] وثيقة سياسية تنص على حقوق الأفراد وحرياتهم التي تلتزم الدولة باحترامها والتي تعتبر لذلك قيداً على نشاطها. وهي أقدم وثيقة دستورية في التاريخ الانكليزي وقد أصدرها الملك جون في عام ١٢١٥ – عبد الوهاب الكيالي (الموسوعة السياسية) ط١ مطبعة المتوسط / بيروت ١٩٧٤ ص٤٧٣.

[1] سيد عليوة: "دروس في تطور الفكر السياسي" ط١ دار المعارف القاهرة – ١٩٧٨ ص١٠٣.

[2] عبد الرضا حسين الطعان: "تاريخ الفكر السياسي الحديث" ط١ دار الحكمة للطباعة والنشر / بغداد ١٩٩٢ ص٣٩-٤٢.

[3] جان توشار: "تاريخ الفكر السياسي" ترجمة علي مقلد ط١ الدار العالمية للطباعة والنشر بيروت ١٩٨١ ص٢١٤.

[4] عبد الوهاب الكيالي: "الموسوعة السياسية" ط١ مطبعة المتوسط بيروت ١٩٧٤ ص٤١٦.

[5] جان توشار: المصدر السابق نفسه ص٢٩٦-٢٩٨.

[6] جورج سباين: "تطور الفكر السياسي" ترجمة راشد البراوي ط٢ دار المعارف القاهرة ١٩٧١ جـ٤ ص٢٢٣.

[7] ثامر شاكر الغربي: "حقوق الإنسان في الدستور" مقال منشور في صحيفة الزمان اليومية بعددها ١٧٣٤ الصادر في ٢٠٠٤/٢/٢٧.

[8] المصدر السابق.

(٩) جان توشار: "المصدر السابق نفسه" ص٣٥٢-٣٥٣.

(١٠) سيد عليوة: المصدر السابق نفسه ص١٧٠.

(١١) عبد الرضا حسين الطعان: المصدر السابق نفسه ص٦١٣-٦١٤.

(١٢) آمال غني عبد العزاوي: "العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الاسلامي" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية عام ١٩٩٨ ص١٢.

(١٣) ملحم قربان: "القانون الطبيعي" ط١ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٢ ص٨٢.

(١٤) المصدر السابق ص٩٠.

(١٥) د. ثروت بدوي: "أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى" ط١ دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٥ ص١٨٤.

(١٦) د. ثروت بدوي: المصدر السابق نفسه ص١٨٦.

(١٧) آمال غني عبد العزاوي: المصدر السابق نفسه ص٢١.

(١٨) ملحم قربان: المصدر السابق نفسه ص٤٧-٤٨.

(١٩) انعام علي الزبيدي: "الدولة الليبرالية" رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة / جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، بغداد ١٩٩٨ ص١٤-١٥.

(٢٠) المصدر السابق ص١٦.

(٢١) أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم السياسية" ط١ / مكتبة لبنان / بيروت ١٩٨٦ ص٩٥.

(٢٢) عبد الرضا حسين الطعان: المصدر السابق نفسه ص٤٨٧.

(٢٣) أحمد زكي بدوي: المصدر السابق نفسه ص٩٥.

(٢٤) ملحم قربان: "المنهجية والسياسة" ط١ دار الطليعة بيروت ١٩٦٣ ص١٣.

(٢٥) عبد الرسول سلمان: "معالم الفكر الاقتصادي" ط١ شركة الطبع والنشر / بغداد ١٩٦٠ ص٢٢٧.

(٢٦) عبد الرضا حسين الطعان: المصدر السابق نفسه ص٤٨٧.

(٢٧) موريس فلامان: "الليبرالية المعاصرة" ترجمة تمام الساحلي ط١ المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر ١٩٩٠ ص٢٧.

(٢٨) علي الدين هلال "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث" من ندوة: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ط١ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ ص٣٧-٣٨.

(٢٩) سعيد زيداني "الديمقراطية وحقوق الإنسان: إطلالة على الديمقراطية الليبرالية" مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٣٥ مايس / ١٩٩٠ ص١٠.

(٣٠) جان توشار المصدر السابق نفسه ص١٩١.

(٣١) المصدر السابق ص١٩٢-١٩٣.

(٣٢) ادوارد. م. بيرنز "أفكار في صراع" ترجمة عبد الكريم أحمد ط١ / دار الآداب / القاهرة ١٩٧٥ ص٣٥.

(٣٣) عبد الرضا الطعان: المصدر السابق نفسه ص٤٧٢-٤٧٣.

(٣٤) المصدر السابق ص٤٧٤.

(٣٥) د. غالب علي الداود "مذكرات في مبادئ العلوم السياسية" ط١ / مطبعة جامعة البصرة / جـ٢ / ١٩٦٥ ص٣٧-٣٨.

(٣٦) المصدر السابق ص٦.

(٣٧) سعيد زيداني "المصدر السابق نفسه" ص١٢.

(٣٨) د. علي غالب الداود: المصدر السابق نفسه ص٢١٨-٢٤٢.

(٣٩) هشام الشاوي، مقدمة في علم السياسة، ط١ مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، السنة بلا ص١١٠-١١٦.

(٤٠) المصدر السابق ص٢١٧.

(٤١) آمال غني عبد العزاوي: المصدر السابق نفسه ص١١-١٥.

(٤٢) هشام الشاوي: المصدر السابق نفسه ص١٣٠ و ١٣٧.

(٤٣) سعيد زيداني: المصدر السابق نفسه ص١٥.

(٤٤) عبد الرضا حسين الطعان: المصدر السابق نفسه ص٦٢٠-٦٢١.

(٤٥) المصدر السابق: ص٦٥٤-٦٦٠.

(٤٦) محمود خالد مسافر: العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ط١، مطبعة الميزان، بغداد، سنة ٢٠٠٢ ص٤١-٤٢.

(٤٧) عبد الرضا الطعان: المصدر السابق نفسه، ص٦١٣-٦١٥.

(٤٨) جان توشار: المصدر السابق نفسه، ص٤٢-٤٣.

(٤٩) المصدر السابق ص٢١-٢٤.

(٥٠) المصدر السابق ص٢٥.

(٥١) ميخائيل نوفاك: "روح الراسمالية الديمقراطية" ط١ ترجمة علي عودة / دار البشير عمان ١٩٨٩ ص٣.

(٥٢) ادوارد م. بيرنز: المصدر السابق نفسه ص٤٠.

(٥٣) عبد الرضا الطعان: المصدر السابق نفسه، ص٥٣٦-٥٣٧.

(٥٤) انعام علي الزبيدي: المصدر السابق نفسه ص٤٦-٤٨.

(٥٥) آمال غني عبد العزاوي: المصدر السابق نفسه ص١٩.

(٥٦) المصدر السابق نفسه ص١٦.

(٥٧) دونالد. ر.كيلي: بدء الايديولوجية في الغرب، ترجمة محمد جعفر داود، ط١ / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد / ١٩٩٠ ص٣٤٥.

(٥٨) آمال غني عبد العزاوي: المصدر السابق نفسه ص٢١-٢٢.

(٥٩) نيلسون اروجودي سوزا "انهيار الليبرالية الجديدة" ترجمة علي جعفر السوداني ط١ / بيت الحكمة / بغداد / ١٩٩٩ / ص٢٢-٢٣.

(٦٠) عبد الرضا الطعان: المصدر السابق نفسه ص٣٣٥.

(٦١) المصدر السابق ص٣٣٦-٣٤٢.

(٦٢) ادوارد م. بيرنز: المصدر السابق نفسه ص١٣٣-١٣٨.

(٦٣) محمد عبد المعز نصر: "في النظريات والنظم السياسية" ط١ دار النهضة بيروت / ١٩٧٣ ص٦٠.

(٦٤) غانم محمد صالح: "الشورى والديمقراطية" محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد للعام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢.

(٦٥) جاك اتالي "انهيار الحضارة الغربية- حدود السوق والديمقراطية" بحث ترجمة سامان عبد المجيد عبد الرحمن ط ام المعارك العدد/١٤ السنة الرابعة نيسان/١٩٩٨ ص١٧-١٨.

(٦٦) غانم محمد صالح: المصدر السابق نفسه.

(٦٧) حيدر ابراهيم علي: "التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية" مركز دراسات الوصف العربية بيروت / ١٩٩٦ ص١٦٦-١٧١.

(٦٨) أمل هندي كاطع الخزعلي: "الفكر الإسلامي المعاصر والطروحات الفكرية للوضع الدولي الجديد" اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد / ٢٠٠١ ص١٢٩.

(٦٩) فرانسيس فوكاياما "نهاية التاريخ واليوم الأخير" ط١ ترجمة وتعليق د. حسين الشيخ دار العلوم العربية / بيروت / ١٩٩٣ ص١٥.

(٧٠) المصدر السابق ص١٦.

(٧١) صامونيل هانتغتون "صدام الحضارات" ط١ ترجمة طلعت الشايب/ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ١٩٩٥ ص١٩.

(٧٢) سعدون هليل المنشد عرض لكتاب "الثقة/ الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار لمؤلفه فرانسيس فوكوياما المنشور في صحيفة الاتحاد العراقية العدد ٨١٤ في ٢٠٠٤/٨/٣.

[٧٣] حسام الغرباوي: "محاضرات في الفكر السياسي الليبرالي" ألقيت على طلبة الدراسات العليا / الدكتوراه في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد (للعام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢).

[٧٤] المصدر السابق.

[٧٥] وحيد عبد المجيد "حول مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي" مجلة المستقبل العربي/بيروت/مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٣٨-آب ـ ١٩٩٠ ص٨٢.

[٧٦] المصدر السابق ص٨٢-٨٣.